التمويل المصغر كآلية لاستحداث و تدعيم المشاريع المصغرة للتخفيف من حدة الفقر في الجزائر في ظل جائحة كوفيد-19.

Microfinance : a Mechanism to Introduce and Support Small Enterprises to Alleviate Poverty Amid Covid-19 in Algeria

بلماحي فاطمة الزهراء [1]، لبيق محمد بشير [2] BELMAHI Fatima Zohra[1], LEBIG Mohamed Bachir[2]

[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، fatima_belmahi@hotmail.com

[2] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، mbachlebi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 08/ 10/ 2020 تاريخ القبول: 19 /12/2020 تاريخ النشر: 31 /12/2020

الملخص:

تسببت جائحة وباء كوفيد-19 في أزمة اقتصادية كبيرة هزت الاقتصاد العالمي ككل، و الاقتصاديات الهشة بصفة أكبر، خصوصا طبقة الفقراء، و التي أدت إلى ارتفاع معدل الفقر رغم انعدام إحصائيات نهائية عنه لحد الآن، ما أوجب على الدول و من بينها الجزائر، و هيئات التمويل اتخاذ قرارات مستعجلة للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر. تتناول هذه الورقة دراسة دور مؤسسات التمويل المصغر في إنشاء المشروعات المصغرة و التقليل من الفقر بخلق مناصب عمل في ظل أزمة وباء كوفيد- 19 في الجزائر، و كذلك تسليط الضوء على الدور الذي يتوجب عليها القيام به للتعاطي و التكيف مع أزمة الوباء التي نتج عنها آثار سلبية مست الاقتصاد ككل، وأثرت بصفة مباشرة على الطبقة الفقيرة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصغر، الفقر، البطالة ، المشروعات المصغرة، التمكين، وباء كوفيد-19.

تصنيف JEL: I32, J78, R51

ABSTRACT:

The Covid-19 pandemic has caused a major economic crisis that shook the global economy, more fragile economies and particularly the phase of poor. Despite the lack of final statistics, whith led to an increase in the poverty rate. Thereby, the economic situation required states and funding agencies to take urgent decisions to get out of this crisis with minimal losses. This paper studies the role of microfinance institutions in creating small enterprises, and reducing poverty wile the Covid-19 crisis. In addition, the study sheds light on the role that these institutions must do in the post-coronavirus that resulted in negative effects inflicted the entire economy and impacted directly on the fragile phase in Algeria.

Keywords: Microfinance, poverty, unemployment, Micro-projects, empowerment, The Covid-19 epidemic.

JEL classification: I32, J78, R51

Résumé:

La pandémie de Covid-19 a provoqué une crise économique majeure qui a touché l'économie mondiale en général, et plus particulièrement les économies fragiles, et qui a augmenté le taux de la pauvreté, malgré qu'on n'obtienne jusqu'à maintenant aucune statistique finale sur le sujet, Ce qui oblige les États et notamment l'Algérie ainsi que les Organisations de financement à prendre des décisions urgentes pour sortir de cette crise avec des pertes minimales. Cette étude traite le rôle des Organisations de la microfinance dans la création de micro-projets, la création d'emplois et la réduction de la pauvreté pendant cette crise, pour diminuer ces effets négatifs sur l'économie en général, et les personnes pauvres en particulier.

Mots-clés: microfinance, pauvreté, chômage, micro-entreprises, empowerment, L'épidémie de Covid-19.

Codes de classification de Jel: I32, J78, R51**.**

بلماحي فاطمة الزهراء، **fatima_belmahi@hotmail.com**

1. مقدمة

مما لا شك أن الحجر الصحي الذي فرضته الجزائر ابتداء من منتصف شهر مارس 2020 على غرار دول العالم إثر انتشار وباء كوفيد-19، أثر و بعمق في الاقتصاد بصفة عامة كونه أدى إلى تجميد العديد من الأنشطة الاقتصادية، و على أصحاب المشروعات المصغرة بصفة خاصة، كونهم الحلقة الأضعف في أصحاب المشاريع، بسبب مداخيلهم المحدودة و قلة الادخار لديهم لمواجهة عدة أشهر من الحجر الصحي و التوقف عن العمل، مما أدى إلى خلق بطالة مؤقتة لديهم، و التي ستؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدل الفقر بسبب عدم قدرة البطالين المؤقتين على تلبية متطلبات و حاجيات الحياة الأساسية لأسرهم.

تعتبر المشروعات المصغرة من الأسس التي تلجأ على تشجيعها كل الاقتصاديات من أجل دفع عجلة التنمية وامتصاص البطالة و التخفيف من حدة الفقر، و الجزائر من الدول التي بدأت الاهتمام بتمويل و تقديم التسهيلات لأصحاب هذه المشاريع الصغيرة و المصغرة من خلال هيئات و وكالات حكومية مختصة بالتمويل و التأطير و المتابعة، لكنها لا تزال تخطو في ذلك خطوات متثاقلة، و في ظل ما ذكرناه سابقا عن أزمة وباء فيروس كوفيد-19، و الأزمة الاقتصادية التي تسبب فيها الحجر الصحي المفروض على المدن و الدول ، و الذي أثر بصورة كبيرة على أصحاب المشروعات المصغرة و الفئات الهشة من المجتمع، يظهر الدور الكبير لمؤسسات التمويل المصغر من أجل إعادة دعم المؤسسات المصغرة التي تضررت واستحداث أخرى جديدة لامتصاص جزء من طبقة البطالة الناجمة عن أزمة وباء كوفيد-19.

1.1.إشكالية الدراسة

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية، إبراز دور مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر بضمان استمرارية المشروعات المصغرة المتوقفة عن العمل خلال الحجر الصحي في ظل جائحة وباء كوفيد-19، و كذا في تمويل إنشاء مشروعات مصغرة جديدة للتخفيف من حدة الفقر خلال هذه الأزمة.

مما سبق تعالج هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية: **كيف يمكن لمؤسسات التمويل المصغر التخفيف من حدة الفقر في الجزائر في ظل جائحة وباء كوفيد-19؟**

2.1. فرضية الدراسة

قصد الإجابة على فرضية الدراسة سنعمل على اختبار الفرضية التالية:

- ترتبط عملية التخفيف من حدة الفقر في ظل جائحة كوفيد-19 في الجزائر بمدى دعم و تفعيل مؤسسات التمويل المصغر للمؤسسات المصغرة.

3.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول دور مؤسسات التمويل المصغر في استحداث و دعم المشروعات المصغرة والتخفيف من حدة الفقر في ظل جائحة فيروس كوفيد-19، و دعم إعادة التوازن للاقتصاد و دفع العجلة الاقتصادية للأمام، بإدماج الطبقة الفقيرة فيها، و جعلها عنصرا فعالا بدل كونها عنصرا معيقا.

4.1. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة فضلا عن الإجابة على الإشكالية إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر في ظل جائحة كوفيد-19.
- تقديم اقتراحات من أجل إعادة دفع المشروعات المصغرة التي تعطلت بسبب الجائحة و كذا إنشاء مشروعات مصغرة جديدة للتخفيف من حدة الفقر الذي يعتبر من أهم النتائج السلبية التي تسببت بها جائحة كوفيد-19 من خلال الحجر الشبه كلي الذي تم فرضه خلال فترة الوباء على الاقتصاد و على تنقلات الأفراد.
- البحث لمحاولة تنبيه المهتمين وصناع السياسات لآلية دعم وتفعيل مؤسسات التمويل المصغر في سبيل مواجهة آثار الجائحة.

5.1. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، تناولنا بواسطته تحليل و شرح نموذج القرض المصغر في الجزائر كأداة للحد من الفقر و خلق مناصب شغل خلال الفترة السابقة لوباء كوفيد-19 و تبعاته الاقتصادية، ومنهج الدراسات المستقبلية و الذي من خلاله قمنا بوضع اقتراحات و سيناريوهات للتمويل المصغر بعد جائحة وباء كوفيد-19 لأداء دورها بفعالية، كما اعتمدنا المنهج الإحصائي لإحصاء مناصب العمل المستحدثة بالنسبة للمشروعات المصغرة في الجزائر وتلك الممولة من طرف مؤسسات التمويل المصغر، لإبراز دوراها في ذلك.

2. مفهوم وتطور ظاهرة الفقر في الجزائر

تعد الجزائر واحدة من الدول التي تعاني من مشكل ارتفاع عدد الفقراء، على الرغم من توفرها على كل الشروط المادية و البشرية لإحداث نهضة تنموية شاملة تقضي على الفقر، و ذلك ما يجعل من ظاهرة الفقر تتصدر الأولويات في برامج الدول و الحكومات التي تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة تكفل حدا محترما من الحياة الكريمة لأبناء المجتمع.

1.2. ظاهرة الفقر: التعريف، الأسباب، والأنواع

أضحى الفقر واحدا من المشكلات العويصة التي ما فتئت تتزايد و تتوسع مع مرور الزمن مساحة و عمقا، وتكاد أغلب التوقعات تلتقي حول اعتبار ظاهرة الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في العصر الراهن. وحسب ما تشير له تقارير التنمية البشرية فإن ما يزيد عن ثلث السكان في البلدان النامية يعيشون في فقر مدقع، أي يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم.

1.1.2. تعريف الفقر:

يمكن التفريق بين تعريفين للفقر، أولا، التعريف الكمي الذي يتعلق بانخفاض الدخل بحيث لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الأساسية وفي ظل التحليل الكمي لظاهرة الفقر نجد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء ويسمى خط الفقر الذي يحسب على أساس مفهوم الدخل كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول المتقدمة وعلى أساس الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لمستوى المعيشة في الدول النامية، و لقد أستخدم مؤشر خط الفقر لأغراض تقدير انتشار الفقر في العالم حيث حدد خط الفقر الدولي بإنفاق الفرد 2 دولار في اليوم إلا أن التعريف الكمي للفقر ذو نظرة ضيقة ومحدودة بحيث يحدد الفقر بدلالة السلع وملكيتها فقط. ثانيا، التعريف الكيفي للفقر والذي يرتكز على رفاهية الفرد من خلال تحقيق ملكية السلع والمنفعة والقدرات الإنسانية، وعليه فإن الفقر لا يقتصر على انخفاض الدخل وعدم تلبية الحاجات الأساسية بل يشمل أيضا التهميش ورعاية صحية متدنية وانخفاض فرص التعليم وتدهور البيئة السكنية. (سوزان، 2004، صفحة 115)

2.1.2. أسباب الفقر: من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفقر وارتفاع معدلاته ما يلي: (كورتل، 2002، صفحة 183)

– **حجم الأسرة:** يؤدي كبر حجم الأسرة و زيادة الأفراد الذين تتم إعالتهم إلى انخفاض المستوى المعيشي للفرد داخل تلك الأسرة، خاصة الأسر التي تنجب عدد كبير من الأطفال، ما يؤدي إلى عدم توفير التعليم و التكوين اللازم لهم.

– **التضخم:** إن التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام و المستمر في أسعار السلع والخدمات، يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وبذلك ينخفض الدخل الحقيقي للأسرة و عدم تمكنها من توفير المستلزمات الأساسية لأفرادها ونزولها تحت خط الفقر.

– **النزاعات الداخلية و الخارجية:** تساهم النزاعات والحروب في عدم الاستقرار و ما ينتج عنه من ضياع فرص العمل و ضياع الممتلكات وغيرها و بالتالي السير نحو الفقر.

– **تدني المستوى التعليمي:** تدني المستوى التعليمي للأفراد يؤدي إلى عدم تمكنهم من الحصول على مناصب عمل تكفل الحد الأدنى للعيش، وتفرض على الأفراد العيش في البطالة و بالتالي يؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر.

– **التوزيع الغير العادل للثروات:** الفقر في حقيقة الأمر هو الوجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة التي هي من الأسباب الأساسية الذي يهدد الأفراد في جميع المجتمعات الغنية منها و الفقيرة. (بلغيث، 2008، صفحة 32)

- **الفساد و البيروقراطية:** البطء و تعقيدات الإجراءات الإدارية، عدم الاكتراث بمصالح الأفراد، الفساد الذي يعرقل البنى الاقتصادية التحتية للبلاد، كلها تؤدي إلى فشل معظم الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد للخروج من الأوضاع الاقتصادية المزرية و تضييع فرص خلق مناصب عمل، وبالتالي يؤدي كل هذا إلى ارتفاع معدلي البطالة والفقر على حد سواء. (بن ناصر، 2003، صفحة 206).

3.1.2. أنواع الفقر: يمكن تقسيم الفقر إلى نوعين بحسب مجموعة من المؤشرات: (قورين، 2014، صفحة 17)

- **الفقر المطلق و الفقر النسبي:**

بالنسبة للفقر المطلق يكون بالأخذ بعين الاعتبار عتبة للفقر سواء بالنسبة للفرد أو الأسرة، فإذا قل دخل الفرد أو الأسرة عن عتبة دخل يومي معين يعتبرون تحت عتبة الفقر. أما بالنسبة للفقر النسبي فهو يأخذ بعين الاعتبار متوسط الدخل الفردي في البلد، و يعتبر الفرد فقيرا إذا قل دخله اليومي بنسبة محددة عن متوسط الدخل الفردي اليومي. عادة يتم استعمال معدل الفقر النسبي في الدول المتقدمة التي تسعى إلى توفير دخل يسمح برفاهية الفرد، أما معدل الفقر المطلق غالبا يتم استعمالها في الدول الفقيرة التي لا زالت تسعى إلى توفير الحد الأدنى للمعيشة للأفراد.

- **الفقر الثابت و الفقر المؤقت:**

الفقر الثابت هو عادة متواصل و جماعي و متجذر في المجتمع و يكون ناتج عادة عن مشاكل اقتصادية هيكلية أو ناتج عن فقر الدولة ككل، أما الفقر المؤقت فيكون ناتج عن أزمات عابرة كالحروب، أو الأزمات الاقتصادية، أو الصحية كما حدث إثر جائحة وباء كوفيد-19 و التي أثرت على الاقتصاد العالمي و الوطني، و أدت إلى زيادة معدلي البطالة و الفقر وطنيا وعالميا.

2.2. مراحل تطور الفقر في الجزائر:

تطور معدل الفقر في الجزائر منذ الاستقلال إلى الفترة الحالية بعد أزمة وباء كوفيد-19 التي تعتبر من أشد الأزمات التي مست الاقتصاد، مر بعدة مراحل واكبت مختلف الإصلاحات و التحديات التي مر بها الاقتصاد الوطني، صعودا و هبوطا. سنتطرق فيما يلي إلى أهم المراحل التي أثرت في معدل الفقر في الجزائر بناء على خمسة مراحل.

1.2.2. المرحلة الأولى 1962-1985:

بعد الاستقلال مباشرة، عاشت الجزائر وضعية اقتصادية و اجتماعية مزرية، نتيجة لما خلفه الاستعمار من تدمير للبنى التحتية للبلاد، و نشر الجهل و الأمية بين أفراد البلد، مما سبب ارتفاع نسبة البطالة و الفقر في الجزائر خلال هذه الفترة، و لكن سرعان ما استطاعت الجزائر التحكم في هذه الظروف من خلال النهج الاشتراكي الذي انتهجته و التسيير المركزي، الذي استطاع لحد ما من تمكين جميع شرائح المجتمع من ثروات البلاد، و كذا خلق مناصب شغل، للتقليل من البطالة و ذلك طول هذه الفترة.

2.2.2. المرحلة الثانية 1986-1998: (Bureau Régional de Caire pour Moyen-Orient, Asie Centrale et Europe de l'Est, octobre 2008, p. 45)

في هذه الفترة انخفضت القدرة الشرائية للسكان بنسبة ملحوظة، حيث عانى الموظفون الذين يمثلون أكثر نسبة من القوة العاملة من الضغوط التضخمية في الجزائر، حيث بلغ متوسطها حوالي 20% في هذه الفترة. كما أن برنامج التعديل الهيكلي الذي أفضى بإغلاق مجموعة من المؤسسات العمومية، و خوصصة مجموعة أخرى أدى إلى تسريح أكثر من 400.000 عامل مما أدى إلى تفاقم ظاهرة الفقر. وفي هذا السياق، أظهرت الدراسات التي أجراها البنك العالمي حول الفقر خلال سنة 1995 في الجزائر النتائج التالية:

- 14.1% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، و 5.7% من الفئة المعنية تصنف على أنها في وضعية معيشية سيئة للغاية.
- 22.6 بلغت نسبة الفقر ذروتها سنة 1995 بـ 22.6%.

3.2.2. المرحلة الثالثة 1999-2010: (Bureau Régional de Caire pour Moyen-Orient, Asie Centrale et Europe de l'Est, octobre 2008, p. 46)

انخفضت نسبة الفقر سنة 1999 إلى 17%، حيث تميزت الفترة الممتدة ما بين 2004 – 2006 إلى تراجع نسبة الفقر إلى 5.7 %.

و السبب في تراجع نسب الفقر في الجزائر هو ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع احتياطي الصرف من العملة الأجنبية، وهي العوامل التي سمحت للحكومة بإنجاز العديد من المشاريع الكبرى في مجالات الخدمات والفلاحة.

4.2.2. المرحلة الرابعة 2010-2018:

تراوحت نسبة الفقر في الجزائر خلال هذه الفترة حوالي 7%، و ذلك نتيجة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي كان من أهدافه تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد و تقليص نسبة البطالة، التي تنعكس زيادة نسبتها بزيادة نسبة الفقر.

5.2.2. المرحلة الخامسة مرحلة ما بعد جائحة وباء كوفيد-19:

رغم عدم وجود إحصائيات رسمية فيما يخص معدل الفقر بعد أزمة جائحة وباء كوفيد-19، إلا أن الوضع العام للاقتصاد العالمي عموما و الاقتصاد الجزائري خصوصا، يُنبؤ بارتفاع كبير لعدد الفقراء بعد هذه الأزمة، و هذا راجع للبطالة المؤقتة التي تسبب بها فرض الحجر الكلي أو الجزئي على المدن، و توقيف العديد من الأنشطة التجارية و الخدماتية هذا من جهة، و من جهة أخرى بسبب إفلاس العديد من المشروعات الصغيرة و المصغرة التي توقف نشاطها لعدة أشهر، وكون هذه المشروعات مصغرة و لا تحتمل الصمود في وجه الأزمة عدة أشهر أعلنت توقفها أو إفلاسها مما عرض العاملين بها إلى مواجهة الفقر.

3. المشروعات الصغيرة و المصغرة في الجزائر:

تلعب المشروعات المصغرة و الصغيرة في مختلف الاقتصاديات في العالم دورا هاما في دفع عجلة التنمية و تكوين النسيج الاقتصادي، كونها تمثل دعما كبيرا للمشروعات و الشركات الكبرى من خلال تقديم المواد النصف مصنعة، أو حتى المصنعة المكملة لمنتوجات أخرى، و كذلك كونها تساهم في الناتج الوطني الخام، دون التغاضي عن دورها الهام في امتصاص البطالة و تخفيض معدل الفقر، و تلجأ مختلف الاقتصاديات إلى دعم هذه المشروعات كونها قليلة التكلفة و ذات معدل خطر في الاستثمار قليل.

1.3. مفهوم المشروعات المصغرة و الصغيرة:

تتميز المشروعات المصغرة و الصغيرة عن غيرها من المشاريع من حيث رأس المال المستخدم و رغم ذلك فإن لها دور هام جدا في الاقتصاد.

1.1.3. تعريف المشروعات المصغرة و الصغيرة:

لقد تعددت التعريفات المحددة لماهية المشروعات المصغرة و الصغيرة حسب المعيار المستخدم في التعريف، فالمشروع المصغر و الصغير هو ذلك المشروع الذي يتميز عن غيره من المشاريع الكبيرة على المستويات التالية: (صالح، 2004، صفحة 23)

- رأس المال المستثمر في المشروع.
- عدد العمال الموظفين في المشروع.
- مستوى حجم الإنتاج المحقق.
- مستوى رقم الأعمال و حصة المشروع من السوق.
- على مستوى الانتشار الجغرافي لنشاط المشروع.

ولقد عرفت الجزائر المشروعات المصغرة بأنها تلك التي تشغل من عامل واحد إلى تسعة عمال، و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري سنويا. أما المشروعات الصغيرة فهي التي تشغل من 10 إلى 49 عاملا، و تحقق رقم أعمال أقل من 200 مليون دينار جزائري سنويا.

2.1.3. أهمية المشروعات المصغرة و الصغيرة:

في الاقتصاديات المتقدمة و كذا في الاقتصاد الجزائري على حد سواء، تلعب المشروعات المصغرة و الصغيرة دورا هاما جدا في تحريك عجلة الاقتصاد، و تتمثل هذه الأهمية أساسا في: (توفيق، 2002، صفحة 15)

- خلق مناصب شغل، والتقليل من حدة البطالة.
- التقليل من مستوى الفقر.
- الزيادة في عدد المؤسسات.
- المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال الزيادة في القيمة المضافة، و كذا في الناتج المحلي الإجمالي.
- ضمان التركيب التكاملي للنسيج الاقتصادي.

3.1.3. خصائص المشروعات المصغرة و الصغيرة:

تحمل المشروعات المصغرة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية حيث تتميز بما يلي: (سلمان، 2009، صفحة 40)

- انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبيا.
- قلة عدد العاملين في المشروع الصغير.
- تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة.
- الانتشار الجغرافي الواسع، إذ أنها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان.

استقطاب العنصر النسائي للعمل فيها.

2.3. عدد المشروعات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة في الجزائر:

يمثل الجدول التالي عدد المشروعات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة في الجزائر، و نسبة كل منها بالنسبة للعدد الإجمالي و ذلك إلى غاية سنة 2019.

الجدول رقم 01: عدد المشروعات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة في الجزائر حسب الصنف إلى غاية 2019.

تصنيف المشروع	عدد المشروعات	النسبة%
المشروعات المصغرة (1- 9 عمال)	1.068.027	97.7
المشروعات الصغيرة (10-49 عامل)	21.863	2.00
المشروعات المنوسطة (50-250 عامل)	3280	0.30
المجموع	1.093.170	100

المصدر: إحصائيات وزارة الصناعة و المناجم Bulletin d'information statistique n°35

تمثل المشروعات المصغرة و التي عدد عمالها ما بين عامل واحد و تسعة عمال، و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري سنويا، بالنسبة لمجموع المشروعات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة في الجزائر النسبة الأكبر بـ 97.7%، نظرا لكلفة الاستثمار الصغيرة فيها، و قلة معدل الخطر، كما تعتبر الأكثر انتشارا في كل سواء في الشمال أو الجنوب، المدن أو الريف، تليها المشروعات الصغيرة و التي يتراوح عدد عمالها ما بين 10 إلى 49 عاملا، و تحقق رقم أعمال أقل من 200 مليون دينار جزائري سنويا بنسبة 2%، ثم المشروعات المتوسطة و التي يتراوح عدد عمالها بين 50 و250 عامل بنسبة 0.30%، و هي نسبة ضئيلة، و لكن يبقى عدد المشروعات الكلي ضئيل بالنسبة لاقتصاد كالاقتصاد الجزائر، و يتطلب الوضع المزيد من الدعم و البحث عن الآليات و السبل لتشجيع الاستثمار في المشروعات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة من أجل امتصاص البطالة، و تخفيض معدل الفقر.

فيما يلي الجدول رقم 02 الذي يمثل مساهمة المشروعات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة في استحداث مناصب عمل في الجزائر، و هذا خلال سنة 2018، أي مساهمة هذه المشروعات في امتصاص البطالة.

الجدول رقم 02: مساهمة المشروعات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة في العمالة في الجزائر

السنة	عدد العاملين الاجمالي في الجزائر	عدد العاملين في المشروعات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة	مساهمة المشروعات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة في العمالة في الجزائر
2018	12462000	2690246	%21.58

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة و المناجم و CNAS et CASNOS

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة المشروعات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة في التوظيف تقدر بـ 21.58% و هي نسبة معتبرة نوعا ما، لكن يبقى بإمكان هذه المشروعات استحداث عدد أكبر من المناصب و امتصاص البطالة.

4. التمويل المصغر في الجزائر:

التمويل المصغر هو تمويل يخص المشروعات المصغرة المستثناة من التمويل الكلاسيكي، كونه بمبالغ صغيرة، ولانعدام أو ضعف الرهن عادة، وبذلك يغطي هذا النوع من التمويل الجزء المهمل من طرف البنوك الكلاسيكية، ويسعى بذلك إلى إدماج الطبقة المهمشة في النظام التمويلي و محاربة الإقصاء المالي، و الجزائر لا زالت تخطو خطوات بطيئة في هذا النوع من التمويل مقارنة بباقي الدول سواء الغنية منها أو الفقيرة.

1.4. مفهوم التمويل المصغر:

للتمويل المصغر دور هام و فعال في إنشاء المؤسسات المصغرة و دعم الفئات الفقيرة و المعرضة للفقر في المجتمع.

1.1.4. تعريف التمويل المصغر:

التمويل المصغر عبارة عن مجموعة من الخدمات المالية الاستثنائية الموجهة لإنشاء المشاريع الصغيرة لفئة الفقراء، والتي ليست متاحة من طرف النظام البنكي التقليدي التي تقصي هذه الفئة ، و التي تتمثل أساسا في القرض المصغر، الادخار المصغر، التحويل المصغر و كذا مجموعة من خدمات المرافقة والتأطير لهذه المشروعات المصغرة. (NOWAK.M, 2005, p. 20)

إذ يعتبر التمويل المصغر كفرصة للأسر الفقيرة المنتجة للتغطية على طلبات القروض لفائدة مشروعاتها المصغرة لدى مؤسسات التمويل المصغر و البنوك. (الطيف و كوراد، 2019، صفحة 124)

أمّا القرض المصغر هو عبارة عن قرض بقيمة صغيرة، موجه لفئات الفقراء المقصية من النظام التمويلي التقليدي، و ذلك من أجل مساعدتهم على إنشاء و تطوير مشاريعهم الصغيرة. (Bernard Balkenhol, 2013, p. 7)

2.1.4. أهداف القرض المصغر: يهدف القرض المصغر إلى جملة من الأهداف نُومئ لها في الآتي:

الأهداف اقتصادية: (Pierre, 2003, p. 11)

- محاربة الفقر.
- الاستجابة لمشكلة الإقصاء المالي، أي أن هناك فئة كبيرة من المجتمع لا يمكنها الحصول على الخدمات المالية المعمول بها (التقليدية) ولذلك جاء التمويل المصغر على اعتباره أداة لمكافحة الإقصاء المالي.
- الاستجابة لمشكلة وصول البنك إلى الزبائن للخدمات المالية كالادخار و التحويلات و التأمين المصغر.
- خلق مناصب شغل.
- إيجاد مكان لأصحاب المشاريع الصغيرة و جعلها عناصر فاعلة في التنمية المحلية.
- بالنسبة للمؤسسات المانحة للقرض المصغر تحقيق أرباح من خلال تلك البرامج، إلى جانب تحقيق أهدافها الاجتماعية.
- تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة.
- الأهمية الإستراتيجية المستمدة من المشروعات المصغرة والصغيرة في حد ذاتها،على اعتبار أنها بمثابة الأداة المحركة للنمو الاقتصادي ، و توفير المواد اللازمة للصناعات الكبرى.

الأهداف الاجتماعية: (NOWAK.M, 2005, p. 42)

- تحقيق التمكين لدى الأفراد، أي إعطاء الفرصة للأفراد الذين كانوا يعتبرون أنفسهم عبئ على المجتمع في إثبات قدراتهم و كفاءاتهم.
- تحقيق الترابط الأسري، و تفعيل دور كل فرد في هذه الأسر من خلال المساهمة الجماعية في المشروعات الصغيرة.
- تشجيع العمل الجماعي و التضامني بين فئة الفقراء، و كذا دفعهم لمساندة بعضهم البعض، خاصة فيما يخص القرض المصغر التضامني.
- التقليل من مستوى الإجرام الذي كان سببه الفقر.
- تحسين المستوى التعليمي بالنسبة للأسر التي كانت غير قادرة على تعليم أبناءها.

3.1.4. الأسس الواجب توفرها لتحقيق الأثر من التمويل المصغر: (كوهان، 2003، صفحة 01)

لتحقيق الأثر الإيجابي من التمويل المصغر لا بد من توفر مجموعة من المعايير والشروط، نشير لها في النقاط التالية:

- أهمية الانتشار إذ يجب أن يصل القرض المصغر إلى الزبائن الفقراء لكي تحقق أثرا .
- ملاءمة القرض المصغر حسب المفترض و حسب المشروع المصغر الممول.
- الاستدامة فمؤسسات التمويل المستدامة تسعى لتعظيم الأثر بتوفير الخدمات المالية بشكل مستدام.

تُعتبر تجربة الجزائر في القرض المصغر حديثة نوعا ما، و هي تترجم أساسا من خلال مؤسستين، إحداهما تمثل القرض المصغر في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و التي تمنح قروضا مصغرة إما بصفة انفرادية أو بالاشتراك في التمويل مع بنوك عمومية تابعة للدولة. أو أنه يندرج ضمن القرض المصغر الإسلامي أو ما يعرف بالقرض الحسن، في إطار صندوق الزكاة، الذي يجمع الصدقات و الزكاة من أغنياء المجتمع و يعيد توزيعها في شكل قروض دون فوائد على الفقراء.

2.4. الإطار القانوني والمؤسساتي للقرض المصغر في الجزائر:

يحكم القرض المصغر في الجزائر إطارا قانونيا منظما، ويحدد كيفية الاستفادة منه، كما يحدد الأهداف والالتزامات، كما أنّ الجزائر استحدثت مجموعة من الهياكل والمؤسسات بغية التكفل به ودعمه، ومن بين هذه المؤسسات:

1.2.4. تجربة القرض المصغر من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

هي آلية تم إقامتها سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر تقوم بتسييرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تستهدف بدون حدود عمرية الأشخاص الذين يريدون تكوين مشروعاتهم المصغرة الخاصة بهم، غير أنهم لا يملكون التمويل اللازم ، و قد تبلورت الفكرة في شكلها النهائي من خلال التوصيات المقدمة لملتقى الدولي الذي أقيم في ديسمبر 2002، حول موضوع" تجربة القرض المصغر في الجزائر" و الذي ضم العديد من المهتمين والفاعلين في مجال التمويل المصغر.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بموجب المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المعدل. وتتكون الوكالة من 49 تنسيقية ولائية، تضم مجموعات من الموظفين تعمل على مرافقة المستفدين من القرض المصغر على مستوى الدوائر.كما أن صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة الذي يعمل تحت إشراف الوكالة، يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه، لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تهدف الوكالة من خلال منحها للقرض المصغر و المرافقة التي توليها للمقاولين أصحاب المشروعات المصغرة إلى:

- خلق مناصب عمل، و التقليل من معدل الفقر للمجتمع، إذ أنه موجه إلى أشخاص بدون عمل و لكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل و بشروط مرنة و مريحة.
- يشجع البرنامج العمل الذاتي و المنزلي، إضافة إلى الصناعات التقليدية و الحرف خاصة لدى فئة النسوة.
- دعم استقرار سكان الأرياف، من خلال خلق نشاطات اقتصادية لهم، منتجة للسلع و الخدمات المدرة للدخول.

- توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل:

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) في برنامج تمويلها على صيغتين من التمويل ملخصتين في الجدول رقم 01 أدناه، و تتمثل هاذين الصيغتين في:

- تمويل شراء المواد الأولية: قرض بقيمة 100.000,00دج (و بقيمة 250.000,00 دج على مستوى ولايات الجنوب) بدون فوائد موجه لشراء المادة الأولية يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا.
- التمويل الثلاثي: قرض بقيمة لا تتعدى 1.000.000,00دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لإنشاء مؤسسة ويتم تسديده على مدى 12 إلى60 شهر (من سنة إلى خمس سنوات) ،المساهمة الشخصية : 1%، تمويل الوكالة 29%، قرض بنكي70% بدون فوائد.

كما أن الوكالة تمنح مجموعة من المساعدات للمستفيدين من القرض المصغر والمتمثلة في:

- يمنح تأجيل لمدة ثلاث (03) سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي، وتأجيل لمدة سنة واحدة لدفع الفوائد.
- الاستفادة من التكوينات في مجال تسيير المؤسسة والمشاركة في الصالونات والمعارض التي تنظمها الوكالة.
- الاستفادة من التخفيضات الجبائية.

يمثل الجدول التالي قيمة المساهمة الشخصية للمقاول في المشروعات المصغرة، و كذا نسبة مساهمة البنك والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في المشروع حسب مختلف أصناف المقاولين و حسب موقع المشروع.

الجدول رقم 03: صيغ القرض المصغر للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لاتتجاوز 100.000,00 دج	(شراء مواد أولية)	%0	-	%100	-
لا يتجاوز 250.000,00 دج	(شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 1.000.000,00دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	-

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz تاريخ الاطلاع: 03/2019

من خلال قراءة الجدول السابق يتبين أن قيمة المشروع للتمويل المصغر بالنسبة لشراء المواد الأولية تتمثل في 100.000,00 دج لولايات الشمال، و 250.000,00 دج لولايات الجنوب، أي أن الوكالة تسعى لتشجيع الفئات المحرومة أكثر في مناطق الجنوب من خلال منحهم مبلغ أكبر لتمويل شراء المواد الأولية، و تعتبر هذه النقطة من الأهداف الأساسية للتمويل المصغر والتي تتمثل في مساعدة و فك العزلة عن الفئات الأكثر إقصاء و تهميشا، أما بالنسبة لإنشاء مؤسسة مصغرة جديدة فقيمة المبلغ لا تتجاوز 1.000.000,00 دج و هي نفسها بين الشمال والجنوب، يساهم فيها المقاول بنسبة 1 %، البنك بنسبة 70 % والوكالة بنسبة 29% و هذا لكون الوكالة ذات إمكانيات محدودة لتمويل المشروعات بهذه القيمة.

- تفعيل آلية التشغيل من خلال القروض المصغرة للوكالة:

التمويل المصغر بشقيه تمويل شراء المواد الأولية أو تمويل إنشاء مؤسسات مصغرة يهدف إلى تطوير المشروعات المصغرة، و بالتالي رفع نسبة العمالة في هذه الأخيرة من أجل إعالة عدد أكبر من الأسر و تخفيض معدل الفقر.

يبين الجدول التالي عدد القروض المصغرة الممنوحة للمستفيدين من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الوطني منذ نشأتها لغاية مارس 2019، من خلال كلتا الصيغتين، سواء لإنشاء مشروع أو لشراء المواد الأولية، وكذا مناصب الشغل التي تم خلقها على حسب كل صيغة من صيغ التمويل المذكورتين.

الجدول رقم 04: مناصب الشغل المستحدثة من خلال القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة.

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	مناصب الشغل المستحدثة
عدد السلف لشراء مواد أولية	801 288	1 158 240
عدد السلف لإنشاء مشروع	84 270	127 417
المجموع	885 558	1 312 657

المصدر: إعداد الباحثة لب بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

من خلال الجدول السابق و باستغلال المعطيات يمكن استخلاص معدلات خلق مناصب الشغل من خلال كل قرض مصغر ممنوح من طرف الوكالة:

- بالنسبة لنمط التمويل لشراء المواد الأولية:

نجد معدل تشغيل محتمل:

1 158 240\801 288= 1.44 منصب شغل للمشروع المصغر الواحد.

- بالنسبة لنمط التمويل لإنشاء مشروع:

نجد معدل تشغيل محتمل:

127 417\84 270= 1.51 منصب شغل للمشروع المصغر الواحد.

مما سبق بيانه، يتضح لنا أن الوكالة لم تلقى نجاحا محدودا بخلق مناصب شغل عن طريق تمويل المشروعات المصغرة، إذ حسب قراءة النتيجة يتضح أن أغلب هذه المشروعات هي عبارة عن مشروعات فردية أو ثنائية، و هذا ما أكدته دراساتنا الميدانية للوكالة، من خلال تتبع مختلف المشروعات المنجزة بتمويل هذا الجهاز، و هذا يتنافى مع أهداف التمويل المصغر التي تهدف إلى تكوين مشروعات عائلية، يتولى مختلف أفرادها جزء من المشروع، ما يسمح في إنجاح المشروع واستمراريته، و خلق عدد أكبر من مناصب الشغل، ومن ثمّ التقليل من معدل الفقر، و هذا الفشل النسبي يرجع في أغلبه إلى الخلل في المرافقة لأصحاب المشروعات المصغرة، و كذلك نقص الكفاءة لدى المرافقين و المرشدين في الجهاز.

2.2.4. تجربة القرض المصغر الإسلامي في إطار صندوق الزكاة (القرض الحسن): (الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية)

يعتبر القرض الحسن أحد منتجات التمويل المصغر الإسلامي و التي تقوم على مبادئ خاصة بها مستمدة من مصادر الشريعة الإسلامية ، و يمكن تقسيم منتجات التمويل الإسلامي المصغر وفقا لطبيعتها إلى 3 أقسام، الأول يتضمن الصدقة،الزكاة، الوقف و القرض الحسن، الثاني هي كل المنتجات الاستثمارية والتي تتضمن المشاركة و المضاربة، و الثالثة تتمثل في منتجات البيع الآجل و تتضمن السلم و الإيجار و المرابحة. (محنان، 2018/2017)

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، أنشأ سنة 1991، يعمل بالتعاون والتنسيق مع لجان الأحياء والأعيان واللجان الدينية، وبشكل عام مع المجتمع المدني. الصندوق يجمع ويوزع ويستثمر زكاة الجزائريين، حيث يتخذ المسجد أساسا لنشاطه التحسيسي التضامني، فتجمع الزكاة عن طريق الحسابات البريدية حيث يتم الاستعانة في ذلك أيضا بالصناديق المسجدية، كما تقوم لجان الأحياء بالتعاون مع خلايا الزكاة في المساجد بإعداد قوائم الفقراء والمحتاجين.

أمّا بالنسبة للزكاة المجموعة في صندوق الزكاة الجزائري فيتم تقسيمها إلى قسمين:

- قسم موجه للاستهلاك: ما يسمى بزكاة القوت، وهو خاص بالعائلات المعدمة التي لا تملك القدرة على العمل (مثل الفقراء والمساكين من: العجزة، المعوقين، الأرامل، المطلقات).
- قسم موجه للاستثمار: ما يعرف بالقرض الحسن –قرض بدون فوائد- مع تسهيلات خاصة في التسديد، وهو خاص بالعائلات والأفراد القادرين على العمل، وهذا لا يكون إلا إذا تجاوزت الحصيلة في الولاية المعنية مبلغا معينا يحدد كل سنة، هذا الجزء من الزكاة يخصص لتمويل المشاريع المصغرة لمختلف الفئات القادرة على العمل.

يعمد صندوق استثمار أموال الزكاة على تمويل مجموعة من المشاريع، و ذلك حسب المبالغ السنوية المحصلة من الزكاة و تتمثل هذه المشاريع فيما يلي:(س.ناصر،2011)

- تمويل مشاريع دعم و تشغيل الشباب.
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- تمويل المشاريع المصغرة.
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.
- إنشاء شراكات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

- تطور عدد القروض الحسنة الممنوحة: من طرف صندوق الزكاة خلال 2004-2009:

تعتبر تجربة القروض الحسنة الممولة من طرف صندوق الزكاة من أهم آليات التمويل المصغر، و التي تضمن التكافل في المجتمع و إعادة توزيع الثروة بين الفئة الغنية من المجتمع و الفئة الفقيرة، من دون استهلاك أموال الزكاة بل جعلها أموال مستثمرة يعاد استعمالها بعد استرجاع الدين من المشروع الممول، فيما يلي الجدول رقم 05 يبين عدد المشروعات الممولة من طرف صندوق الزكاة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009 و هي آخر سنة تتوفر على إحصائيات من طرف الصندوق لحين تجميده سنة 2014.

الجدول رقم 05: يبين عدد المشاريع الممولة بالقرض الحسن خلال الفترة 2004-2009.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
عدد المشاريع المفتوحة	256	466	857	1147	800	1200	4726

المصدر: مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف http://www.marw.dz اطلع عليه في 2019/03

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة، عرف تضاعفا خلال السنوات الأولى لإنشائه من 256 مشروع سنة 2004 إلى 1147 مشروع سنة 2007، إلا أن عدد المشروعات انخفض سنة 2008 بسبب انخفاض حصيلة زكاة الأموال على المستوى الوطني، و نتيجة لعدم استرداد الصندوق لديونه من المشروعات الممولة سابقا، إلا أن عدد المشروعات الممولة من طرف الصندوق عاود الارتفاع سنة 2009 ليبلغ ذروته بـ1200 مشروع مصغر.

علاوة على ذلك، فإنّ القرض الحسن من صندوق الزكاة تم تجميده من خلال تعليمات وزارية ابتداء من سنة 2014، و ذلك لفشل الصندوق مع الهيئات المتعاونة معه في استرداد ديونها، و أن أغلب المشاريع التي تم إنشاءها لم تنجح أصلا، حيث لم يتعدى معدل استرجاع الديون على المستوى الوطني أكثر من 9%.

تعتبر تجربة القرض الحسن بمفهومه النظري تجربة جد مهمة، لكن عدم نجاح البرنامج تعود أساسا غلى كون المكلفين بدراسة جدوى المشاريع، و تحديد الأشخاص الذين يستفيدون من القرض، و حتى المكلفون بمتابعة المشاريع المنجزة ميدانيا، لا يملكون أي كفاءة في مجال المقاولاتية أو مجال التمويل، ما كان السبب في استحالة تطبيق البرنامج بدون كفاءات تسهر على حسن اختيار المستفيدين، وتوجيههم للمشاريع التي يمكن لهم النجاح فيها، وكذا متابعتهم في إنشاء و تنمية مشاريعهم. أمّا عن لجان المساجد، فيبقى دورها في توجيه الأفراد المحتاجين للتمويل، و إبراز لهم دور القرض الحسن في تمكينهم من إنشاء مشاريعهم الخاصة، و كذا مساعدة المكلفين باختيار المستفيدين من معرفة طالبي القرض المصغر عن قرب.

5. مؤسسات التمويل المصغر في ظل جائحة وباء كوفيد-19:الأدوات والأدوار

إذا كان للتمويل المصغر دور هام في الاقتصاد الوطني من خلال خلق مناصب شغل، و التقليل من حدة الفقر في الجزائر خلال السنوات الماضية، فإن الوضع الراهن لأزمة وباء كوفيد-19 تتطلب بذل المزيد من الجهد من طرف مؤسسات التمويل المصغر، سواء بالنسبة للمشروعات المصغرة الناضجة التي كانت تنشط في الاقتصاد، وتضررت من هذه الأزمة بسبب الحجر الصحي المفروض خلال عدة أشهرن و توقيف عدد من النشاطات التجارية، أو من أجل تمويل خلق مشروعات مصغرة جديدة

للأشخاص الذين فقدوا مصادر أرزاقهم و تحولوا إلى فقراء خلال هذه الجائحة. وعلى هذا الأساس فإن الدور المنوط، و المنتظر القيام به من مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر و من النظام النقدي و البنكي ككل يتمثل أساسا فيما يلي:

1.5. بالنسبة للدولة و النظام النقدي:

يتمثل الدور الذي تقدمه الدولة و النظام النقدي في هذا الإطار في توفير جو عام ملائم للاستثمار و لإعادة بعث المشروعات المصغرة المتضررة بتوفير الأدوات اللازمة لذلك، و بالتالي يعتبر هذا الدور غير مباشر بدون التعامل مع أصحاب المشروعات المصغرة.

1.1.5دور بنك الجزائر:

على بنك الجزائر وضع خطط لتوفير السيولة الضرورية لدعم قطاعاتها المالية بتيسير شروط نسب الاحتياطي المطلوبة و ذلك لتشجيعها لتمويل خلق المشاريع المتوسطة، الصغيرة و المصغرة، خصوصا في هذا الظرف الذي يتسم بارتفاع نسبة البطالة و الفقر، و الذي من المتوقع أن يكون طويل الأمد حسب مختلف التقديرات و الدراسات التي قام البنك الدولي و مختلف الهيئات الأممية، و الذي يشكل خطرا على الصعيد الفردي للأفراد البطالين و الفقراء، وعلى الصعيد الكلي للاقتصاد، الذي سيتناقص فيه معدل التنمية، لذا فمن المفروض أن تلعب السياسة النقدية دورها في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال توفير السيولة لتمويل المشاريع في الاقتصاد.

2.1.5. تطوير الوسائط الرقمية:

في ظل الوضع الراهن المتمثل في الحجر الصحي و انقطاع وسائل النقل سواء الخاصة أو العمومية، و غلق المدن وإخضاعها للحجر الكلي لعدة أشهر للحد من انتشار فيروس كوفيد-19، و التي حدت من سهولة تنقل المستثمرين و وصولهم إلى مؤسسات التمويل، من أجل إعادة التمويل أو دفع الاستحقاقات المترتبة عليهم،انتهجت الدولة إستراتيجية التحول الرقمي و التي تبنتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن طريق منح القروض عبر فتح حساب الكتروني، يسمح للزبون بالتعرف على مختلف العروض المقدمة من طرف الوكالة و أساليب التمويل المتاحة، كما يسمح له باختيار قطاع النشاط وتقديم طلب القرض الكترونيا، و متطلبات الملف الواجب تقديمه لدى الوكالة في حالة قبول طلب تمويل المشروع، كما يمكن هذا الحساب طالب القرض من الاطلاع على قبول طلبه من عدمه دون الحاجة إلى التنقل للوكالة. في انتظار تحسين أكثر لهذه الخدمات كتوفير التوقيع الرقمي وصرف القروض بناء على البصمات والموافقة على التحويلات عن بعد.

كما و تجدر الإشارة إلى المجهودات المبذولة من طرف الدولة خلال الأزمة الحالية من أجل تطوير وسائل الدفع الالكترونية في القطاعات الأخرى و التي من شأنها تسهيل تداول البضائع المنتجة حتى في فترة الأزمة، كقطاع التجارة الذي أصدر قرار يجبر التجار جميع التجار على التزود بجهاز للدفع الالكتروني قبل نهاية ديسمبر 2020 كآخر أجل و ذلك لتسهيل التعاملات على المستهلك و التاجر على حد سواء ومحاولة لاسترجاع النقود التي تتداول خارج القنوات البنكية. (الموقع الرسمي لوزارة التجارة)

2.5. بالنسبة لمؤسسات التمويل المصغر:

يعتبر الدور الذي يقع على عاتق مؤسسات التمويل المصغر مباشرا كونها تتعامل مع أصحاب المشروعات المصغرة هاما جدا كونها تواجه أزمة ذات حدين تلزمها اتخاذ قرارات مصيرية و جريئة للخروج بأقل الخسائر، من جهة تضرر المشروعات المصغرة يسبب تعسر استحقاق الديون مما يمثل خطرا لمؤسسات التمويل، و من جهة هي مطالبة بإعادة بعث تلك المشروعات و تمويل مشروعات جديدة لامتصاص الفقر الذي تسببت به الجائحة.

1.2.5. دور مؤسسات التمويل المصغر اتجاه أصحاب المشروعات المصغرة المتعسرة السداد:

في ظل أزمة وباء كوفيد-19 و بعد التوقيف الجبري لعدة نشاطات تجارية، و كذا الحجر الكلي أو الجزئي الذي فرض على المدن الجزائرية و توقيف وسائل النقل العام و الخاص بين المدن و داخلها، عرفت العديد من المشروعات المصغرة

مشاكل عميقة ما أدى إلى التوقف الكلي أو الجزئي لبعضها و هذا رغم عدم توفر إحصاءات رسمية تخص الموضوع، إلا أن الاطلاع على الوضع العام للاقتصاد و التقرب من العديد من أصحاب هذه المشروعات و من مؤسسات التمويل المصغر ANGEM أظهر الوضع الخطير الذي يمر به عدد مهم من المشروعات المصغرة، ما يجعل من مؤسسات التمويل المصغر مجبرة على اتخاذ قرارات صعبة اتجاه عمليات تسديد القروض بالنسبة لأصحاب المشروعات المصغرة المتضررة من أزمة وباء كوفيد-19، من خلال إعادة هيكلة الديون الموجودة وتوفير السيولة من أجل إدارة الأزمة و هذا وفق دراسات دقيقة من أجل تسيير هذه الأزمة.

يعتبر الدور الذي قامت به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ظل أزمة وباء كوفيد-19 في تقديم مساعدات مالية تقدر بـ 30000 دج للشهر خلال فترة مارس أفريل و ماي بالنسبة لأصحاب المشاريع المتعطلة بالحجر الذي تم فرضه في البلاد ايجابيا من شأنه إنقاذ هذه الفئة الهشة من التخبط أكثر في الفقر.

كما قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم القروض لأصحاب المشاريع المصغرة المستثمرة في مجال صناعة الكمامات و مواد التعقيم و الحماية ضد وباء كوفيد-19، و تمثلت هذه القروض خاصة في قروض لشراء المواد الأولية أو قروض لإنشاء مؤسسات مصغرة جديدة، و بالتالي أصابت الوكالة هدفين الأول التخفيف من حدة الفقر في ظل هذه الجائحة، و الثاني توفير مواد الحماية اللازمة ضد الوباء و التي اعتبرت من المواد المفقودة خلال فترة الجائحة.

2.2.5. تقديم خدمات غير مالية لأصحاب المشروعات المصغرة:

لا يقتصر دور مؤسسات التمويل المصغر على تقديم قروض مالية للفقراء من أجل إنشاء مشاريعهم فقط، بل أن دورها الأهم يتمثل في المرافقة و التكوين و متابعة أصحاب المشروعات المصغرة في مختلف مراحل المشروع من خلال تقديم تكوينات في التعامل المالي، مساعدتهم في تسويق منتوجاتهم في حال تعثروا في ذلك، تقديم المساعدة في حالة تعثر المنتوج أو في حالة مواجهتهم لأزمات تعرقل مشاريعهم المصغرة.

و في ظل أزمة وباء كوفيد-19 و التي أثرت سلبا على المشروعات المصغرة يتعين على هيئات التمويل المصغر في الجزائر تقديم الإعانة للمتضررين منهم ، و ذلك بعد رفع الحجر الصحي، من خلال تقديم الخدمات الغير المالية، لمساعدتهم على استعادة نشاطهم و زيادة الإنتاجية في المشاريع التي يديرونها، و كذلك فيما يخص مساعدتهم في تسويق منتجاتهم.

3.2.5. تفعيل دور صندوق الزكاة:

يُعد تفعيل دور صندوق الزكاة من بين المسائل الملحة التي باتت تطرح كآلية ناجعة في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تسبب بها وباء كوفيد-19 من خلال إعادة بعث التمويل المصغر الإسلامي عبر القرض الحسن الممول من طرف صندوق الزكاة و ذلك من خلال تكثيف العمل التكافلي في المجتمع و تشجيع جمع الزكاة و الصدقات من أطراف المجتمع الميسورة ماليا، و إعادة توزيعها على شكل قروض لتمويل المشاريع المصغرة، وهذا ما يسمح بإعادة توزيع الثروة ما بين الفقراء والأغنياء من جهة، و من جهة أخرى يعتبر توفير التمويل المصغر الإسلامي ضرورة قصوى من أجل الإدماج المالي للفئات التي تمتنع عن التعاملات المالية الربوية، و بالتالي فالقرض الحسن يسمح بتوفير مصدر تمويل يلاءم تطلعاتهم.

الخاتمة

إن الوضع الراهن الذي تسببت به جائحة كوفيد-19 و التي جعلت الاقتصاد العالمي كله في حالة شلل، حيث انخفضت أسعار الموارد الطبيعية مع انكماش الطلب العالمي وإغلاق الصين لمصانعها. وتوقف صناعة الملابس العالمية، وتوقفت حركة السياحة والسفر في العالم، و انخفاض في أسهم العديد من الشركات الكبرى في العالم. والفقراء هم أول من يشعر بوطأة هذا التأثير، خصوصا أن عددهم تزايد بفعل فقدان العديد من أفراد المجتمع الذين يعتمدون على الدخل اليومي خلال الحجر الصحي الذي فرضته أغلب دول العالم لمداخيلهم، بما في ذلك الجزائر، لذلك وجب تظافر الجهود للتقليل من هذه الأزمة التي تعتبر من أخطر الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي و الجزائري على حد سواء، من خلال تفعيل دور المشروعات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة عن طريق التمويل لإنشائها، أو تأخير السداد عن الممولة منها والتي مسها الضرر بسبب الأزمة.

كما سبق توضيحه في هذه الورقة البحثية تظهر أهمية المشاريع المصغرة و الصغيرة في استحداث مناصب العمل، وامتصاص البطالة، و بالتالي زيادة عدد الأسر المتكفل بها ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، و من جهة أخرى تساهم في زيادة الناتج الوطني الخام. من هنا نستنتج الضرورة الملحة في تدعيم هذه

المشروعات في مختلف مراحلها، و ذلك بالدور الذي يجب أن تقوم به مؤسسات التمويل المصغر في هذه المرحلة من الأزمة أكثر من أي وقت مضى من خلال خدماتها المالية و غير المالية لمتابعة تلك المشروعات.

مما سبق يمكن التأكيد على صحة الفرضية في كون عملية التخفيف من حدة الفقر في ظل جائحة كوفيد-19 في الجزائر ترتبط بمدى دعم وتفعيل مؤسسات التمويل المصغر. وهي عملية تتطلب قرارا سياسيا واقتصاديا في محاولة لتنويع ودعم البدائل الاقتصادية خارج إطار قطاع المحروقات، في سبيل تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، تضمن العيش الكريم.

بناء على ذلك، توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية:

- تفعيل التمويل المصغر الإسلامي المتمثل في القرض الحسن خلال هذه الأزمة يضمن التكافل بين أفراد المجتمع، و يوفر التمويل المناسب لأصحاب المشاريع التي ترفض التعاملات الربوية.
- توفير الوسائط الرقمية يسهل التعاملات المالية خصوصا للفئة الهشة من المجتمع التي تعاني من صعوبة التنقل في ظل الأزمات.
- إعانة المشروعات المصغرة المتضررة من طرف مؤسسات التمويل المصغر بتقديم مختلف الخدمات الغير المالية، في ظل هذه الأزمة يمكن له أن ينتشلها من الإفلاس.

اتخاذ قرارات جريئة من طرف مؤسسات التمويل المصغر من لإعادة جدولة الديون المتعثرة السداد للمشروعات المتضررة من الأزمة، و توفير القروض لاستحداث مؤسسات مصغرة جديدة سيعمل على امتصاص البطالة و الفقر الذي تسبب بهما الحجر الصحي في ظل أزمة جائحة كوفيد-19.

Bernard Balkenhol, C. G. (2013, avril). Le micro-crédit professionnel en France: quel effet sur l'emploi? *Finance solidaire* .

Bureau Régional de Caire pour Moyen-Orient, Asie Centrale et Europe de l'Est. (octobre 2008). *Etude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres Algériens.* Caire.

NOWAK.M. (2005). *On ne prête pas qu'aux riches, la révolution du micro crédit.* Paris: J.C Lattes.

Pierre, V. (2003, septembre). *Guide pratique sur le micro-crédit: l'experience du prêt solidaire.* Consulté le avril 22, 2013, sur www.lamicrofinance.org

ANGEM: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (بلا تاريخ). *تقديم الوكالة*. تاريخ الاسترداد 20 جوان، 2019، من https://www.angem.dz/ar/article/

الموقع الرسمي لوزارة التجارة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 23 سبتمبر، 2020، من https://www.commerce.gov.dz/ar

الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 02 أفريل، 2019، من http://www.marw.dz

حاج قويدر قورين. (جوان، 2014). ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة و التضخم. *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية* (العدد 12).

حسن ابو العينين سوزان. (2004). الفقر في الدول العربية. (كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، المحرر) *المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة* (العدد الرابع).

سلطان بلغيث. (أوت، 2008). الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية* (العدد 11).

صالحي صالح. (2004). أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري. (العدد 03).

صبرينة محنان. (2018/2017). *تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية و العائلية –دراسة مقارنة بين التجربة الأندونيسية و الجزائرية*. أطروحة دكتوراه ،جامعة فرحات عباس سطيف 1 ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

عبد الرحيم توفيق. (2002). *إدارة الأعمال التجارية الصغيرة*. عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع.

عبد الكريم الطيف، و فطيمة كوراد. (2019). التمويل المصغر و تفعيل دور المرأة المقاولة في التنمية دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر في الجزائر. *مجلة المشكاة في الاقتصاد التمية و القانون* (10)، الصفحات 118-132.

عيسى بن ناصر. (2003). مشكلة الفقر في الجزائر. *مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الفقر و التعاون* (العدد 02).

فريد كورتل. (2002). الفقر: مسبباته، آثاره و سبل الحد منه، حالة الجزائر. (كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، المحرر) *مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الفقر و التعاون* (العدد 02).

مونيك كوهان. (جويلية، 2003). *المساعدة في تحسين فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر*. تاريخ الاسترداد 04 فبراير، 2020، من CGAP: https://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP.pdf

ميساء حبيب سلمان. (2009). رسالة ماجستير. *الآثار التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية* . كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك.